الأمم المتحدة

A/59/709–S/2005/102

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 February 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من جدول الأعمال
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أقدم إليكم طيه الأفكار التي طرحها العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح العظيم، بشأن إصلاح الأمم المتحدة (انظر المرفق)، وأن أطلب إليكم فضلا عن ذلك تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) أحمد أ. **عون**
القائم بالأعمال بالنيابة

240205 240205 05-24736 (A)
0524736

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

طرح الأخ العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح العظيم، حول إصلاح الأمم المتحدة

كثر الحديث هذه الأيام على مستوى عالمي عن الإصلاح.. والديمقراطية، وهما شعاران محبوبان ولا أحد يرفضهما إلا من كان ديكتاتورا أو رجعيا، فالديكتاتور يرفض الديمقراطية.. والرجعي يرفض الإصلاح، لكن المسألة تكون غير مقبولة من الجميع إذا كانت مسألة دعاية أو انتقائية.. أي كانت كلمة حق يراد بها باطل، أي تحقيق أغراض أخرى غير الإصلاح والديمقراطية.

إذا كنا جادين حيال الإصلاح والديمقراطية على مستوى عالمي.. فعلينا أن نبدأ بإصلاح رأس العالم وتحقيق الديمقراطية فيه. إن رأس العالم هو منظمة الأمم المتحدة، وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي بمثابة برلمان العالم، وما لم نصلح برلمان العالم.. ونجعله ديمقراطيا فلا يقبل، ولا يستجاب لأي طلب بإصلاح برلمان وطني، أو حكومة وطنية في أي دولة من دول العالم وإضفاء الطابع الديمقراطي عليهما، ولكن كيف نصلح الجمعية العامة للأمم المتحدة (برلمان العالم) ونجعله ديمقراطيا. الأمر في غاية الوضوح وهو إعطاء هذا البرلمان العالمي نفس صلاحيات أي كونغرس (برلمان) في أي دولة ديمقراطية تقليدية، وهي أن تكون هي أداة للتشريع، ومجلس الأمن أداة التنفيذ.. ومحكمة العدل الدولية هي السلطة القضائية.

إن الإصلاح الراديكالي الجاد هو نقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.. وجعل قراراتها هي الملزمة وليس قرارات مجلس الأمن، لأن الجمعية العامة هي ملتقى ومثابة دول العالم الأعضاء، فكل الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها ممثلة في الجمعية العامة بشكل متساو، خلافا لما هو عليه الحال في مجلس الأمن ولكن دون صلاحيات، إذن ما فائدة هذه المساواة في العضوية.. بل ما فائدة الجمعية ذاتها ما دامت مجرد (ديكور)، ما الفرق بين الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وحديقة هايد (هايد بارك) في لندن ما دامت مجرد منبر للخطابة مثلها مثل (سوق عكاظ) في مدينة مكة في العصر الجاهلي الذي كان سوقا ومنبرا لإلقاء القصائد الشعرية مدحا وذما!!

ويجب أن يتحول مجلس الأمن إلى أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وإذا لم يتحقق هذا فيجب إلغاء الجمعية العامة، وتوفير تلك التكاليف والمصاريف التي تتكبدها دولة المقر.. والتي تتكبدها الدول الأعضاء، ويبقى مجلس الأمن فقط على أن يوسع بما فيه الكفاية، ويعاد

النظر في صلاحياته الجديدة، وعضويته الجديدة، وأن تحترم أحكام محكمة العدل الدولية، وإلا فما حجة الذين قد يعارضون هذا التصور الراديكالي لإصلاح المنظمة الدولية عندما ينتقدون دولة ليس لبرلمانها سلطة تشريعية حقيقية.. أو أن حكومة ما لا تنفذ قرارات برلمانها.. أو أن دولة ما لا تحترم أحكام محاكمها!! إذا كان من ينتقدون الدول الأخرى ويطالبونها بالإصلاح والديمقراطية يعارضون في نفس الوقت الدعوة التي تطالب بأن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطة تشريعية حقيقية، وأن يخضع مجلس الأمن لها، وينفذ قراراتها، ولا يحترمون القضاء الدولي الذي يعارض هذا التصور فلن يكون لهم الحق والمنطق في انتقاد الدول غير الديمقراطية.

إن الجمعية العامة التي هي في حقيقتها مجموع أعضاء الأمم المتحدة التي تتحدث من أجل السلام أصبحت الآن لا شيء.. إن الجمعية العامة مهانة إهانة بالغة في الميثاق.. ومحقرة إلى درجة كأنها طفل. ويستجد الاستخفاف بمندوبي الأمم المتحدة في الجمعية العامة، والتسفيه في كل مادة من مواد الميثاق حيث لا تعمل شيئا إلا بأمر مجلس الأمن، ولا ينفذ لها قرار إلا إذا وافق عليه مجلس الأمن، ولا يجوز لها كذا، إلا بناء على توصية من مجلس الأمن، ومعروف أن مجلس الأمن يمثل الديكتاتورية، والجمعية العامة تمثل الديمقراطية، حيث أن مجلس الأمن هو المجموعة القليلة جدا وهو يشبه المجلس العسكري الديكتاتوري.. مجلس الطوارئ، وهو أبعد ما يكون عن أي شكل من أشكال الديمقراطية أو المساواة.

وعليه فإن العالم يجسد في قمته وهي الأمم المتحدة أوضح أنواع الديكتاتورية ولا يعقل أن نتحدث عن الديمقراطية والإصلاح على أي مستوى ما لم نعترف بهذه الحقيقة في رأس العالم وهو الأمم المتحدة.

زد على ذلك إشكالية منح دول جديدة عضوية دائمة وهي تتشكل في اتحادات جديدة، وأن هذه الاتحادات تتحول عاما بعد عام إلى كيان سياسي واحد بما يشبه الدولة الواحدة أو هو الدولة الواحدة، فالاتحاد الأوروبي مثلا الذي هو يتحول شيئا فشيئا إلى دولة أو ولايات متحدة سيتمتع هذا الكيان الواحد بأكثر من مقعد دائم في مجلس الأمن، وقد تحصل دولة في الاتحاد الأفريقي على مقعد دائم، وهي جزء من اتحاد يتحول هو أيضا بدوره إلى كيان سياسي واحد، فهل يكون المقعد لكل الاتحاد أم لتلك الدولة فقط وهي في النهاية ذائبة في ذلك الاتحاد أم يكون بالتناوب بين أعضاء الاتحاد؟ وإذا حصلت أكثر من دولة أفريقية مثلا على مقعد دائم فإنها تتجنب نفس الإشكالية التي ذكرناها في الاتحاد الأوروبي، وهي عدة مقاعد دائمة لكيان سياسي واحد.

على قادة العالم ومفكريه ومنظريه وأساتذته أن يدرسوا هذا الطرح قبل التورط في اتخاذ قرارات عفوية مجاملة، واسترضائية دون ترو، ودون نظر إلى الآفاق القادمة والبعيدة، وإلى المضاعفات السلبية التي قد تترتب على ذلك.